

إدارة النشاط الاستثماري في شركات التأمين

شركات التأمين تعمل على استثمار الأموال الفائضة عن حاجتها في مجالات متعددة منها ما يرتبط بالاستثمار في أسهم الشركات والسندات منح القروض للمؤمن لهم بضمن وثائق التأمين أو بضمم العقارات، تشييد العقارات وتأجيرها وتأسيس شركات المساهمة فيها، وكل ذلك بقصد تحقيق الإيرادات اللازمة لتدعيم مركزها المالي من جهة، أو تحقيق الأرباح من جهة ثانية، ومن خلال العناصر التالية سيتم التطرق إلى السياسة الاستثمارية لشركات التأمين وصيغها حسب الآتي:

أولاً) السياسة الاستثمارية في شركات التأمين

(1) أهمية الاستثمار في شركات التأمين

تتمثل أهمية السياسة الاستثمارية لشركات التأمين في العناصر التالية

أ - تقليص الخسائر الناجمة عن التعويضات تلجأ شركات التأمين لاستثمار أموالها حتى تحقق عوائد تواجه

بها الأحداث الغير متوقعة والمفاجئة، والمؤدية إلى عجز النشاط التأميني؛

ب - ضمان رأس المال حيث تكون أموال شركات التأمين المستثمرة بعيدة وبدرجة كبيرة عن الأخطار حتى ولو

كانت تحقق عوائد ضئيلة، وهذا ما نجده في حال لجأت شركات التأمين إلى استثمار أموالها في سندات

الخزينة التي تصدرها الدولة

ج - السيولة: معظم القيم التي هي بحوزة الشركة التي تتبنى سياسة التوظيف تكون قابلة للبيع والشراء في أي وقت تريده دون اللجوء للقروض التي عادة ما تكون بأسعار فائدة جد مرتفعة؛

د - بديل آخر للتمويل : تعتبر الاستثمارات وسيلة أخرى لتمويل شركات التأمين بدلا من القروض البنكية التي تؤدي إلى ارتفاع المديونية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة؛

هـ - تخفيض الضرائب على الأرباح حيث أن الدولة تمنح إعفاءات من الضرائب في حالة توجيه رؤوس

الأموال للاستثمار.

(2) مصادر تمويل استثمارات شركات التأمين

تتكون موارد شركات التأمين من المصادر الآتية:

أ- أموال وحقوق المساهمين وتشكل من:

وتتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركة التأمين من الأرباح المحتجزة لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة أي ظروف غير متوقعة مستقبلاً مثل الكوارث، وتعتبر هذه الأموال هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية، كما تمثل هذه الأموال نسبة

ضئيلة جداً من حجم الأموال الموجه للاستثمارات في شركات التأمين.

ب - أموال وحقوق حملة وثائق التأمين (المخصصات الفنية)

وهي تشكل النسبة الغالبة من مصادر تمويل شركات التأمين، وتعتبر هذه الأموال عن الجزء الذي تقطعه شركات التأمين من الأقساط المحصلة سنوياً لمواجهة الالتزامات المستقبلية.

ج أموال غير مرتبطة بالنشاط التأميني

ويطلق عليها المخصصات الأخرى الغير فنية والتي تخصص لمقابلة خسائر معينة أو ديون معدومة وتتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين وللوكلاء، والمنتجين وأرصدة أي حسابات جارية دائنة أو دائنين متنوعين. وهذه الأموال قصيرة الأجل وتمثل نسبة ضئيلة جداً مقارنة بموارد الأموال الأخرى والمجمعة لدى شركة التأمين.

(3) مبادئ استثمار أموال شركات التأمين**أ- السيولة :**

يشترط بأن تكون الاستثمارات سهلة التحويل إلى نقد عند الحاجة إليها لكي تستطيع الشركة أن تسدد التزاماتها المتوقعة بمجرد تحقق الأخطار المؤمن ضدها؛

ب - الضمان:

يجب أن تحرص شركات التأمين بأن تكون الاستثمارات في مجالات آمنة ومضمونة، وبعيدة كل البعد عن المضاربات المالية وتقلبات الأسعار الحادة باعتبار أن الأموال المخصصة للإستثمار تمثل غطاء الحملة وثائق التأمين، ومن الأساليب المستعملة لزيادة الضمان هو اتباع سياسة تنويع المحفظة الاستثمارية؛

ج - الربحية :

تعبّر عن العائد الذي تحصل عليه الشركة من وراء عملية الاستثمار، وتأتي في المرحلة الثالثة بعد تحقيق قدر كبير من السيولة والضمان، كما تعتبر أمر ضروري لتدعيم مركز الشركة التنافسي في السوق.

(4) صيغ الاستثمار المتاحة أمام شركات التأمين

تضم المحفظة المالية لشركة التأمين العديد من الصيغ الاستثمارية تهدف من ورائها الى تحقيق عوائد في ظل أدنى درجات الخطر

4-1- الاستثمار على مستوى السوق المالي :

يتضمن الاستثمارات على مستوى سوق رأس المال و الاستثمار على مستوى السوق النقدية .و تتمثل أدوات هذا الاخير فيما يلي:

- أدونات الخزينة
- القبولات المصرفية
- الأوراق التجارية
- شهادات الايداع القابلة للتداول
- المشتقات

4-2 الاستثمار في العقارات :

تلجأ شركات التأمين إلى استثمار جزء من أموالها في الأراضي والعقارات وذلك للعديد من الدوافع منها

- حاجة شركات التأمين المجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة، هذه العقارات لها معان ودلالات في سوق التأمين أبسطها أنها تمثل برهانا ملموسا على قوة واستقرار المركز المالي للشركة تدخل الاستثمارات في الأراضي والعقارات في نطاق

دائرة الاستثمارات الجيدة والمضمونة نتيجة ازدياد قيمتها عبر الزمن مما يبسر فرصة تحقيق مكاسب رأسمالية في الأجل الطويل؛

■ يمكن للمستثمر في الأراضي والعقارات أن يحصل على عوائد دورية، وبصفة منظمة في صور إيجارات في حالة القيام بتأجير جزء من تلك الأراضي والعقارات للغير ومن أشكال الاستثمارات العقارية في شركات التأمين ما يلي:

✓ الأراضي:

عموما لا يسمح لشركات التأمين حيازة الأراضي لتجنب المضاربة على أسعارها، لكن يسمح لها بتملكها إما لتأجيرها للغير أو استغلالها مساحات انتظار للسيارات مثلا...).

✓ المباني: من أشكال استثمار شركات التأمين في المباني نجد:

تهيئة المباني في شكل صالح لاستغلالها كمخازن، يتم تأجيرها للغير مقابل إيجار متفق عليه؛ تهيئة المباني في شكل صالح لاستغلالها كمتاجر للبيع، مما يتيح لها الحصول على إيجارات دورية، كما يمكن لها تحقيق مكاسب رأسمالية نتيجة بيعها لهذه الاستثمارات في فترات ارتفاع قيمتها السوقية؛

3-4 - صيغ أخرى لاستثمار أموال شركات التأمين

تشمل كل من القروض ، الودائع ، و الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية كما يلي:

أ- قروض بضمان رهون عقارية :تصنف هذه القروض إلى قروض سكنية، قروض زراعية، وقروض تجارية

وصناعية.

ب - القروض المقدمة لحملة وثائق التأمين على الحياة :

من بين أكثر أنواع الاستثمارات بعد الأوراق المالية هي القروض التي تمنح بضمان وثائق التأمين على الحياة، حيث تقوم شركة التأمين بتقديم قرض للمستأمن مقابل أسعار فائدة ؛

ج الودائع لدى البنوك الودائع لأجل:

تعرف الوديعة لأجل على أنها إيداع مبلغ من المال لدى أحد البنوك أو المؤسسات المالية بسعر فائدة معين على أن يرجع البنك الوديعة مضافا إليها الفوائد المتحققة للجهة المودعة عند تاريخ الاستحقاق. لكن

شركات التأمين تلجأ إلى الودائع البنكية في الحالات التالية: عدم توفر فرص ملائمة للاستثمار ؛ في حالة عرض أسعار عالية للفوائد على هذه الودائع.

د السلع والمشروعات الاقتصادية:

وذلك من خلال دخول شركات التأمين في استثمارات حقيقية.

ثانياً) محددات القرار الاستثماري في شركات التأمين

العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري لشركات التأمين تشتمل على :

- مجموعة العوامل التأمينية تتضمن قوانين الاشراف و الرقابة على قطاع التأمين ، الشكل القانوني لشركة التأمين ، خبرة الشركة و مركزها التنافسي ، و طبيعة مصادر الأموال
- مجموعة العوامل الاقتصادية تتضمن كفاءة الأسواق المالية ، التضخم ، مدى اتساع أو محدودية سوق رأس المال ، و معدل الضريبة على الاستثمارات المختلفة
- مجموعة العوامل المالية و الشخصية تتضمن ضمان الأموال المستثمرة ، تحقيق معدلات عائد على الأموال المستثمرة ، هدف السيولة ، مبدأ التنويع ، تكلفة إدارة المحفظة المالية ، خبرة متخذ القرار الاستثماري .

مفهوم النشاط التشغيلي في شركات التأمين

في سياق الأعمال التجارية يمكن تعريف النشاط التشغيلي (العمليات) بأنه الأعمال أو الإجراءات التي تقوم بها الشركة لإدارة أعمالها، والمتمثلة في:

أ- تأسيس وتنظيم شركة التأمين :

قبل أن يتمكن منتج تأميني من تقديم أية حماية مالية، لا بد من وجود شركة قائمة تقوم بتصميم وتوزيع ودعم المنتج، ويتطلب إنشاء وتأسيس شركة التأمين رأس مال كبير، بالإضافة إلى خضوعها وتنفيذها للعديد من المتطلبات القانونية والتشريعية

ب - تقدير احتياجات الزبون:

تحاول شركة التأمين تلبية احتياجات السوق وذلك من خلال تحديد وتعريف أقسام السوق التي تركز جهودها التسويقية عليها دراسة أقسام السوق لتقرير أنواع الأخطار التي يواجهها الزبائن.

ج - تطوير المنتجات :

عندما يحدد المؤمن أسواقه المستهدفة ويقرر أنواع الأخطار التي تواجهها تلك الأسواق، يقوم بتطوير منتجات مناسبة تلبى احتياجات الزبون وتطلعاته، وتشمل عملية تطوير المنتج إيجاد وإعداد الأفكار الخاصة بالمنتج، وإختبار الآراء لتسويق المنتج وجدواه الاقتصادية، ثم بعد ذلك القيام بتصميم المنتج المطلوب، ومن خلال إرشادات الإكتواريين في الشركة، يقوم المؤمن بوضع هيكل التسعير الخاص بكل منتج بحيث يصبح ملائماً من الناحية المالية ومنافساً في سوق التأمين، كما يجب أن تضمن الشركة خضوع وتلبية المنتج لجميع القوانين المطبقة

د - توزيع المنتجات:

يقوم المؤمنون اليوم باستخدام عدد من أنظمة التوزيع بالإضافة إلى التوزيع عبر وكلاء التأمين التابعين للشركة كالتوزيع عن طريق المنتجين المستقلين والوسطاء والبنوك؛

هـ - إدارة المنتجات:

تشير كلمة إدارة في هذا السياق إلى عملية إدارة طلب التأمين واكتتاب التأمين وإصدار وثيقة التأمين، وخدمة الزبون، وإدارة المطالبات وتسديد التعويضات؛

و - إدارة المعلومات:

وتشمل متطلبات المعلومات الخاصة بالمؤمنين، وكذلك أنظمة المعلومات التي يستخدمونها لجمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها وتبادلها ، إذ أن إدارة المعلومات بشكل فعال وكفؤ يعد ذات أهمية وخطورة بالنسبة للعمليات التي تمارسها شركات التأمين؛

ز - ضمان نجاح أعمال الشركة:

يجب أن يلتزم المؤمن من الناحية الأخلاقية والقانونية بالتعامل بشكل مسؤول والاستمرار في ممارسة عمله على المدى البعيد لكي يكون قادراً على الوفاء بتعهداته المالية إزاء أصحاب الوثائق، وحملة الأسهم في حال وجودهم، أما المؤمن الذي يخرق القانون أو يتسبب في انهيار وضعه المالي، فإنه بذلك يعرض زبائنه للخطر، وتتخذ شركات التأمين العديد من الخطوات للتأكيد على نجاح الشركة المستمر، بما في ذلك المحافظة على الملاءة المالية (solvency) والربحية (profitability) وإدارة الاستثمارات والتقيد بمتطلبات التقارير المالية والتعامل مع الكوادر البشرية والإذعان للقوانين المطبقة والمتطلبات التشريعية.